صندوق النقد العربي
ARAB MONETARY FUND

موجز سياسات: العدد السابع عشر
ديسمبر 2020

إعداد:

د. الوليد طلحة  صبري الفران

# الشمول المالي الرقمي

- حسب التقديرات الدولية، يساهم الشمول المالي الرقمي في نفاذ 1.7 مليار شخص للخدمات المالية الرسمية ويساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.
- تزايد الاهتمام بالشمول المالي الرقمي في ظل جائحة كوفيد-19 لضمان نفاذ آمن ومستدام لكافة شرائح السكان إلى الخدمات المالية.
- تركيز الخطط والرؤى الاستراتيجية للدول العربية على دعم الشمول المالي الرقمي لتيسير نفاذ 63 في المائة من الأفراد البالغين إلى الخدمات المالية.
- أهمية االشمول المالي الرقمي لتمكين الشباب والمرأة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة في المنطقة العربية من النفاذ إلى التمويل.
- الشمول المالي الرقمي يُمكن من تقليل الاعتماد على الخدمات المالية التقليدية، ويغطي نطاق جغرافي أوسع، ويساعد على تقديم هذه الخدمات بصورة أسرع وأكثر كفاءة بأقل كلفة.
- تبني صندوق النقد العربي لعدد من المبادرات لمساندة جهود الدول الأعضاء لزيادة الشمول المالي ودعم التحول الرقمي في تقديم الخدمات المالية.

## تمهيد

ساعد التطور الكبير، لوسائل الاتصال عبر الإنترنت، والتقنيات الحديثة في إطار الثورة الصناعية الرابعة مثل الذكاء الاصطناعي، والبيانات الضخمة، والحوسبة السحابية على تمكين المؤسسات المالية من توسيع نطاق الوصول بخدماتها المالية إلى الفئات غير المشمولة مالياً سواءً من الأفراد أو المؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، وهو ما ساعد على خفض تكلفة تقديم الخدمات المالية وتحسين مستويات كفاءتها.

يشير مصطلح الشمول المالي الرقمي إلى القدرة على الوصول الرقمي للخدمات المالية الرسمية واستخدامها من قبل السكان غير المشمولين مالياً، بحيث تكون هذه الخدمات مناسبة لاحتياجات العملاء، وتقدم بطريقة مسؤولة ومستدامة وبكلفة مقبولة ضمن إطار تشريعي وقانوني ملائم [1]. كما يجب أن تمتثل تلك الخدمات المالية الرقمية للمتطلبات التنظيمية المعمول بها، بما يشمل مكافحة غسل الأموال، وتمويل الإرهاب وحماية المستهلك، والأمن السيبراني، وحماية الخصوصية [2].

يُمكّن الشمول المالي الرقمي من تقليل الاعتماد على طرق التمويل والخدمات المالية التقليدية، كما أنه يغطي نطاقاً جغرافياً أوسع، بما يساعد على تقديم الخدمات المالية بصورة أسرع وأكثر كفاءة، وبتكلفة منخفضة، بالتالي يزيد من فرص النفاذ إلى التمويل من خلال تغطية الخدمات والمنتجات المالية لاحتياجات الفئات غير المشمولة مالياً.

من جانب آخر، يساعد الشمول المالي الرقمي الحكومات على ضمان وصول مدفوعات الضمان الاجتماعي للمستفيدين، وهو ما تظهر أهميته بشكل خاص في الظروف الاستثنائية، كتلك التي شهدها العالم بسبب جائحة كوفيد-19. جدير بالذكر أن الجهود المبذولة لتعزيز الشمول المالي الرقمي تساعد كذلك على تحقيق العديد من أهداف التنمية المستدامة لاسيما تلك المتعلقة بخفض الفقر ودعم النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل وتمكين المرأة.

[1] C GAP (2015), "Digital Financial Inclusion", Timothy Lyman, March. Available at: https://www.cgap.org/research/publication/digital-financial-inclusion .

[2] OECD (2020), Advancing the Digital Financial Inclusion of Youth. Available at: www.oecd.org/daf/fin/financial-education/advancing-the-digital-financial-inclusion-of-youth.htm

تتمثل آلية عمل الشمول المالي الرقمي في قيام المؤسسات المالية بإطلاق منصات للمعاملات الرقمية يتم من خلالها تقديم مجموعة واسعة من الخدمات المالية مثل خدمات المدخرات والائتمان والتأمين والمنتجات الاستثمارية.

تعمل نماذج الأعمال المالية الرقمية على تمكين المؤسسات المالية من استخدام البيانات الضخمة بالإضافة إلى تقنيات المعلومات الحديثة الأخرى من جمع وتحليل كمية هائلة من بيانات العملاء، مما يمكنها من تصميم وتوفير منتجات وخدمات مالية منخفضة التكلفة وسهلة الوصول للعملاء ، وبالتالي تقليل تكاليف التشغيل، وتحسين القدرة على خدمة المزيد من العملاء بكفاءة أكبر، إضافة إلى توسيع قاعدة العملاء من خلال اكتساب عملاء جدد.

## الشمول المالي الرقمي: نظرة عالمية

هناك حوالي 1.7 مليار شخص بالغ حول العالم لا يملكون حسابات مصرفية، من بينهم 1.1 مليار لديهم هواتف محمولة[3]، وهو ما يمثل فرصةً خاصة بالنسبة للبلدان النامية للاستفادة من التوسع في استخدام الهاتف المحمول في النفاذ إلى الخدمات المالية بما يُمكن الأشخاص غير المشمولين مالياً في السابق من الادخار وإجراء المعاملات المصرفية ومن ثم إدارة تدفقاتهم النقدية غير المنتظمة، وهو ما يُشكل منعة لهم من الصدمات الاقتصادية والكوارث الطبيعية ويساعدهم على التخطيط المستقبلي.

بناءً على ما سبق، تقوم المؤسسات المالية المصرفية وغير المصرفية بتقديم خدمات مالية رقمية للسكان المستبعدين مالياً الذين يعانون من نقص الخدمات، حيث تم في أكثر من 80 دولة حول العالم إطلاق خدمات مالية رقمية.

تشير العديد من الدراسات إلى العلاقة الموجبة بين الشمول المالي الرقمي والأداء الاقتصادي[4]. على سبيل المثال، يُمكن أن يساعد الشمول المالي الرقمي على تعزيز الناتج المحلي الإجمالي العالمي بنسبة 6 في المائة وتحقيق مكاسب يبلغ مجموعها 3.7 تريليون بحلول عام 2025 وتوفير الخدمات المالية لحوالي 1.7 مليار على مستوى العالم، لا يتعاملون مع البنوك كما سبق الإشارة، أكثر من نصفهم من النساء وفقًا لبعض التقديرات[5]. كما تشير دراسات أخرى إلى وجود علاقة قوية بين عدد من مستخدمي الهاتف المحمول وبين تحسين مستوى الدخل الفردي، حيث تؤدى كل زيادة بنسبه 1 في المائة في عدد السكان الذين يستخدمون الهاتف المحمول في معاملاتهم المصرفية إلى تحسين الدخل الفردي بحوالي 0.3 في المائة [6].

شكل (1): تطور نسبة الأشخاص البالغين المشمولين مالياً حول العالم من إجمالي الأفراد البالغين (2011، 2014، 2017) (%)

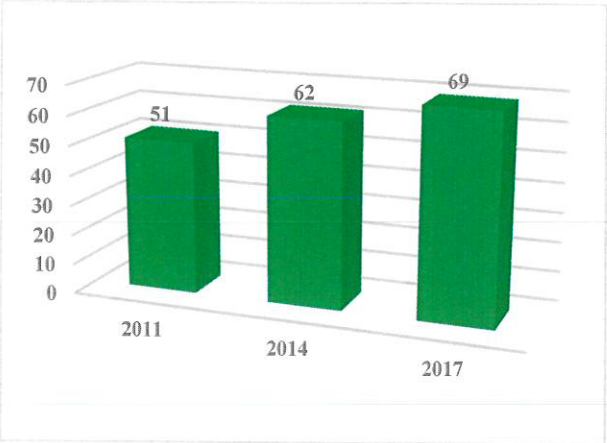


المصدر: البنك الدولي https://ufa.worldbank.org.

على مستوى المناطق الجغرافية، تتميز كل من قارتي أفريقيا وآسيا بلعب دور ريادي في مجال الشمول المالي الرقمي مع الأخذ في الاعتبار التغيرات الاقتصادية والديمغرافية والجغرافية.

في أفريقيا على سبيل المثال، تتصدر كل من غانا وكينيا وأوغندا السعي لتحقيق الشمول المالي الرقمي في القارة، فيما لايزال استخدام الشمول المالي الرقمي في منطقتي الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وأمريكا اللاتينية محدوداً مقارنة بالقارات الأخرى، كما هو الحال في شيلي التي تقدم الخدمات المالية التقليدية من خلال البنوك التجارية فقط[7].

3 ITU (2019), "Digital financial inclusion", February. Available at: https://www.itu.int/en/mediacentre/backgrounders/Pages/digital-financial-inclusion.aspx

4 أولريك إيركسون فون أولمن، صندوق النقد الدولي (2020)،" الشمول المالي الرقمي في حقبة كوفيد-19" وبورفا كيرا، وسوميكو أوغاوا، وراتنا ساهاي. يوليو. متاح من خلال الرابط: https://www.imf.org/ar/News/Articles/2020/07/01/blog-digital-financial-inclusion-in-the-times-of-covid-19

5 McKinsey&Co. (2016). "Digital Finance For All: Powering Inclusive Growth In Emerging Economies", McKinsey global Institute, Sep.

6 McKinsey&Co. (2016).Ibid.

7 Saibal Ghosh (2016), "How important is mobile telephone for economic growth? Evidence from MENA countries", May. https://www.emerald.com/insight/content/doi/10.1108/info-12-2015-0058/full/html.

شكل (2): نسبة السكان البالغين المستخدمين للهاتف المحمول والانترنت للنفاذ إلى حساباتهم المصرفية بحسب الأقاليم المختلفة (%)

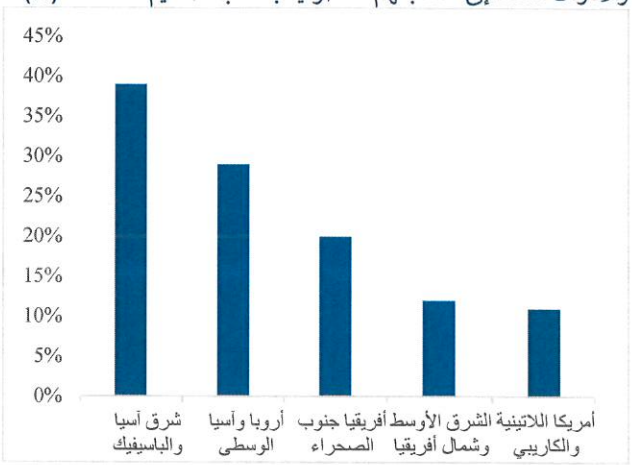


المصدر: البنك الدولي (2017) قاعدة بيانات الشمول المالي.

كما سبق الإشارة، يُساعد انتشار خدمات الهاتف النقال والانترنت على زيادة مستويات الشمول المالي الرقمي. وفقاً للشكل (2) يستخدم حوالي 12 في المائة من السكان البالغين في إقليم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا هواتفهم المحمولة والانترنت للنفاذ الى حساباتهم المصرفية، حيث تحتل منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا المركز الخامس في الترتيب بعد أفريقيا جنوب الصحراء (20 في المائة)، وأمريكا اللاتينية (11 في المائة). وتعتبر الدول مرتفعة الدخل الأعلى استخداماً للهاتف النقال والانترنت للنفاذ الى الحسابات المصرفية.

## مبادئ الشمول المالي الرقمي

تحرص دول مجموعة العشرين على تحقيق النمو الاقتصادي العالمي الشامل من خلال تعزيز الخدمات المالية الرقمية لما لها من دور فعال في سد الفجوات المختلفة مثل فجوة النوع والفجوة الرقمية وفجوة توزيع الدخل[8].

في هذا الإطار، تبنت دول مجموعة العشرين في عام 2016، مبادئ إرشادية للتمويل الرقمي تتطرق إلى الإجراءات الواجب العمل عليها لتسريع رقمنة الشمول المالي، تؤكد الحاجة إلى استخدام التقنيات الرقمية لتوفير منتجات مالية ذات جودة عالية ومناسبة للسكان المستبعدين مالياً.

واستكمالاً لمساعيها في هذا الإطار وفي سياق الرئاسة السعودية لمجموعة العشرين خلال عام 2020، أصدرت المجموعة المبادئ التوجيهية رفيعة المستوى بشأن سياسات الشمول المالي الرقمي للشباب والنساء والشركات الصغيرة والمتوسطة، تتوزع المبادئ الثمانية على أربع مجموعات رئيسة، كالآتي[9]:

### 1- ضمان بنية تحتية مالية رقمية مرنة ومسؤولة

- **المبدأ الأول**: دعم تطوير بنية تحتية رقمية آمنة ومسؤولة يسهل الوصول إليها على نطاق واسع ونظام دفع قابل للتشغيل البيني، وضمان تنافسية المؤسسات المالية.
- **المبدأ الثاني**: تشجيع توفير المنتجات المالية الرقمية الملائمة للاحتياجات وذات الكلفة المقبولة مع ضمان تقديم هذه الخدمات بما يتماشى مع المتطلبات الدولية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وإجراءات العناية الواجبة للعملاء ونظام الهوية الرقمية.

### 2- تعزيز صنع السياسات المسؤولة والشاملة

- **المبدأ الثالث**: تحسين توافر ودقة البيانات فيما يتعلق بالنفاذ إلى المنتجات والخدمات المالية الرقمية واستخداماتها.
- **المبدأ الرابع**: دعم تبني السياسات والمبادرات التي تستهدف زيادة مستويات الشمول المالي الرقمي في الاستراتيجيات الوطنية.

### 3- تعزيز النمو الشامل من خلال إطار تنظيمي ممكّن للخدمات المالية الرقمية

- **المبدأ الخامس**: دعم الإصلاحات التنظيمية والقانونية التي تحد من عدم المساواة في الوصول إلى الخدمات المالية الرقمية، التي ينتج عنها عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية .
- **المبدأ السادس**: النظر في تطوير إطار تنظيمي يدعم الابتكار الرقمي في القطاعين العام والخاص.

### 4- تعزيز المعرفة الرقمية والمالية وبناء القدرات ودعم المتعاملين وحماية البيانات ضد المخاطر المحتملة

- **المبدأ السابع**: تعزيز الثقافة المالية والتجارية والرقمية وبناء القدرات من خلال التدخلات التي تستهدف دعم الشمول المالي الرقمي بالاستفادة من انتشار التقنيات.

8 G20 / GPFI (2016) . G20 High-Level Principles for Digital Financial Inclusion.

9 GPFI (2020), "G20 2020 Financial Inclusion Action Plan", Global Partnership and Financial Inclusion, October 2020.

- **المبدأ الثامن:** دعم إجراءات حماية العملاء المالية، بما في ذلك حماية البيانات، بما يُلبي احتياجات الشباب والنساء والشركات الصغيرة والمتوسطة.

## أبرز التجارب الدولية

هناك أمثلة كثيرة لتجارب ناجحة لعدد من الدول النامية التي استطاعت مؤخراً تحقيق زيادةً كبيرةً في مستويات الشمول المالي الرقمي لاسيما في ظل إدراك عدد منها لأهمية الشمول المالي في دعم النمو والتنمية المستدامة.

تعتبر التجربة **الهندية** وفقاً للعديد من المؤسسات الدولية- من بين أنجح التجارب العالمية على صعيد زيادة مستويات الشمول المالي الرقمي، حيث أحرزت الحكومة الهندية خلال الفترة (2011-2018) تقدماً باتجاه تعزيز فرص نفاذ غالبية المواطنين إلى الخدمات المصرفية والمالية بالتعويل على تكاتف الجهود بين الحكومة، والمستثمرين، ومقدمي الخدمات المالية.

في هذا الإطار، تمكنت الهند بناءً على الانتشار الكبير لاستخدام أجهزة الهاتف المحمول، وتطور التقنيات المالية، وأنظمة الدفع الإلكتروني الاقتراب من تحقيق الشمول المالي الكامل في المستقبل القريب في ظل ارتفاع نسبة الشمول المالي من 35 في المائة فقط من البالغين في عام 2018 إلى ما يفوق 80 في المائة في عام 2019.

تجدر الإشارة إلى أن نجاح التجربة الهندية يُعزى بشكل كبير إلى اتجاه الحكومة في عام 2009 إلى تبني مشروع الهوية البيو مترية الوطني المعروف باسم (AADHAAR) ، وهو أكبر مشروع للهوية الوطنية على مستوى العالم من خلال البصمة البيومترية التي توفر إثباتًا آمنًا وفريدًا للهوية، بإجمالي عدد مسجلين في النظام يبلغ 1.2 مليار مواطن (99 في المائة من سكان الهند، يشكلون نحو 15 في المائة من سكان العالم) [10]. تم تبني هذا النظام بشكل أساسي بهدف دعم مستويات الشمول المالي، وزيادة عدد الحسابات المصرفية التي ارتفعت بنحو 240 مليون حساباً مصرفياً في أشهر قليلة من تدشين النظام.

إضافة إلى ما سبق، نجحت العديد من الدول الأفريقية في زيادة مستويات الشمول المالي بالاستفادة من انتشار استخدام الهاتف النقال، والتقنيات المالية الحديثة وخاصة فيما يتعلق بأنظمة المدفوعات والتحويلات المالية عبر الحدود. في هذا الصدد، أظهرت الدراسات أن الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول تشهد ازدهاراً وتوسعاً ملحوظين في **كينيا** مع تضاعف عدد الذين يستخدمون الهاتف النقال في النفاذ إلى الخدمات المالية الرسمية من 27 في المائة عام 2006 إلى 75 في المائة عام 2015. كما أدت الخدمات المالية الرقمية إلى زيادة المدخرات الأسرية، وساهم الشمول المالي الرقمي في رفع ما نسبته 2 في المائة من الأسر في البلاد فوق خط الفقر (1.90 دولار في اليوم)[11]. كما ارتفع حجم القروض الرقمية من حوالي 5.9 في المائة عام 2016 الى حوالي 9.5 في المائة عام 2019[12].

في هذا السياق، يتضح جلياً من خلال الجهود المبذولة من قبل الحكومات وصناع السياسات أن هناك اتفاق على أهمية رقمنه الخدمات المالية على مستوى العالم لتوسيع الشمول المالي، وأن عدد الدول التي تتبني استراتيجيات وطنية للشمول المالي تعطي حيزاً لاستخدام التقنيات المالية الرقمية.

على سبيل المثال، ركزت إستراتيجية الشمول المالي الرقمي في **باكستان**، على توظيف المدفوعات الرقمية في تعزيز الشمول المالي من خلال النفاذ الكامل للحسابات المصرفية الرسمية، وألا تقتصر الخدمات المالية الرقمية على حسابات الادخار التقليدية والحسابات الجارية فحسب، بل تشمل أيضاً حسابات المعاملات الرقمية ( Digital Transactions Account).

كذلك في **تنزانيا**، ركزت استراتيجية الشمول المالي على ضرورة توفر نظام قوي ومنصة للمدفوعات الرقمية وبنية تحتية متينة لمعلومات الأفراد والشركات الإلكترونية. كما تبنت **الصين** في إطار خطة تعزيز الشمول المالي التي تم إطلاقها في نهاية عام 2015 برنامج عمل طموح لتحسين توفر المنتجات والخدمات المالية وضمان جودتها، مع التركيز الواضح على التحولات الرقمية.

كما تشجع الخطة الابتكار في المنتجات والخدمات المالية الرقمية، واستخدام التقنيات الحديثة (مثل البيانات الضخمة والحوسبة السحابية) في المؤسسات المالية، واستخدام الإنترنت كأداة رئيسة لتحقيق إمكانية الوصول إلى الخدمات المالية والقدرة على تحمل تكاليفها.

10 الوليد طلحة (2020)، دور الهوية الرقمية في تعزيز الشمول المالي"، صندوق النقد العربي، 2019.

11 ITU (2019), "Digital Financial inclusión", Feb.2019 Available at: https://www.itu.int/en/mediacentre/backgrounders/Pages/digital-financial-inclusion.aspx.

12 FSD Kenya (2019), "The 2019 Fin-Access household survey", April.

في **المكسيك**، تستهدف السياسة الوطنية للشمول المالي تسخير التقنيات لزيادة مستويات شمول الأفراد ذوي الدخل المنخفض من خلال إطار تنظيمي يسمح بالابتكار ويعزز سلامة واستقرار النظام المالي. في هذا الصدد، تحدد السياسة مجموعة من الإجراءات التي تهدف إلى استخدام الابتكارات التقنية لتعزيز الشمول المالي الرقمي، وتعزيز الآليات التي تقلل استخدام النقد، وتزيد من استخدام المنتجات والخدمات المالية الرقمية، وتعزز الترابط بين الخدمات المالية الرقمية.

لعبت التحولات الرقمية دوراً كبيراً في تغيير المشهد الكلي للقطاع المالي خلال جائحة كورونا حيث خلقت فرصاً جديدة للخدمات المالية الرقمية لتسريع وتعزيز الشمول المالي الرقمي وسط التدابير الاحترازية للتباعد الاجتماعي.

تشير الدراسات إلى أن أزمة جائحة كورونا حفزت التحوُّل نحو الأسواق الرقمية والتمويل الرقمي. حيث تتيح أساليب الدفع الرقمية أيضاً سبيلاً للوصول إلى الشمول المالي للنساء، وثمة شواهد قوية على تأثير المدفوعات الحكومية على النساء. حتى قبل ظهور جائحة كورونا، كانت المدفوعات الحكومية (مثل أجور القطاع العام، ومعاشات التقاعد، وتحويلات شبكات الأمان) هي السبب في حفز نحو 140 مليون امرأة حول العالم على فتح حساب مصرفي. في **الأرجنتين**، على سبيل المثال، ووفقا للمؤشر العالمي للشمول المالي 2017، بلغ عدد النساء اللاتي يملكن حساباً مصرفياً نحو 20 في المائة وهو أول حساب لهن مخصص لتلقِّي المدفوعات الحكومية الرقمية [13] .

## واقع الشمول المالي الرقمي في الدول العربية

تعول الدول العربية على الشمول المالي الرقمي لتسهيل نفاذ 63 في المائة من السكان البالغين إلى الخدمات المالية، لا سيما من فئات الإناث والشباب والمؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، حيث تبلغ نسبة الإناث المشمولات مالياً 26 في المائة من إجمالي الإناث البالغات، فيما تبلغ نسبة الشباب المشمولين مالياً إلى 22 في المائة، ولا تتوفر إلا لنحو 9 في المائة من المؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة فرص النفاذ للتسهيلات الائتمانية البنكية [14].

كذلك، يوفر حجم تدفقات تحويلات العاملين في المنطقة العربية، الذي وصل إلى نحو 60 مليار دولار في عام 2019، فرصه كبيرة للاستفادة من هذه التحويلات في تعزيز الوصول الرقمي للخدمات المالية الرسمية [15].

تركز حكومات الدول العربية على الاستفادة مما تتيحه التقنيات الحديثة من فرص لزيادة الشمول المالي لاسيما من خلال التوسع في تقديم الخدمات المصرفية والمالية عبر الإنترنت والهاتف النقال في ضوء التنامي العالمي لأهمية التقنيات المالية الحديثة ودورها في دعم الخدمات المالية وزيادة الشمول المالي.

يشير الشكل (3) إلى نسبة السكان البالغين المستخدمين للإنترنت والهاتف المحمول في النفاذ المالي إلى إجمالي السكان البالغين، حيث حققت أربع دول عربية معدلات مرتفعة في استخدام الإنترنت والهاتف النقال في المعاملات المالية والمصرفية وهي: الإمارات (46.6 في المائة)، والبحرين (29.0 في المائة)، والكويت (23.8 في المائة)، والسعودية (25.7 في المائة)، في حين تراوحت نسبة المستخدمين في الدول العربية الأخرى ما بين 1.5 في المائة في المغرب و7.9 في المائة في ليبيا.

الشكل (3): نسبة السكان البالغين المستخدمين للإنترنت والهاتف المحمول في النفاذ المالي إلى إجمالي السكان البالغين (2017)

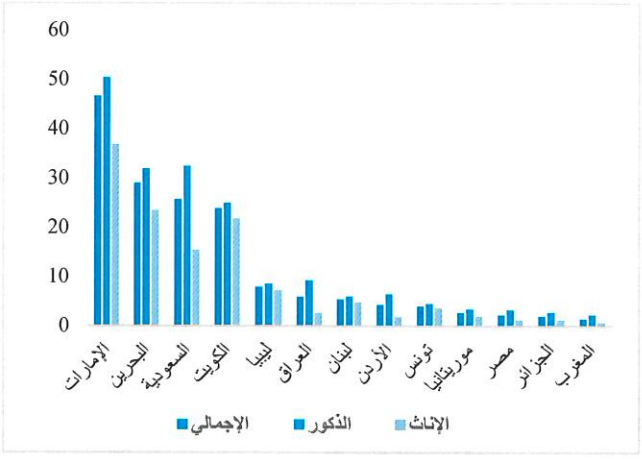


المصدر: البنك الدولي، (2017)، قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي.

كما يرتبط الشمول المالي الرقمي في المنطقة العربية بالتوسع في أنظمة الدفع الإلكتروني واتجاهاتها المتعددة مثل استخدام المحافظ الرقمية، والدفع الإلكتروني في التجارة الالكترونية،

13 البنك الدولي (2020)، "كيف يُمكن أن تساعد الخدمات المالية الرقمية عالَم يواجه جائحة فيروس كورونا؟" مارغريت ميلر ليورا كلابر غادة طعيمة ماثيو جامسر، اغسطس.
https://blogs.worldbank.org/ar/voices/kyf-yumkin-tsad-alkhdmat-almalyt-alrqmyt-alama-ywajh-jayht-fyrws-kwrwna

14 البنك الدولي (2017). " قاعدة بيانات الشمول المالي"، وصندوق النقد العربي، (2019). "كتاب حول النهوض بالمؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة.

15 حبيب عطية (2020)، " الشمول المالي في عصر العولمة المرتكزة على التقنيات: المدفوعات الصغيرة العابرة للحدود وآفاقها في الدول العربية"، صندوق النقد العربي، ابريل.

وإيجاد حلول جديدة من أجل دعم الدفع الإلكتروني وتحقيق الشمول المالي.

شكل (4): نسبة البالغين الذين يستخدمون أدوات الدفع الالكتروني في معاملاتهم اليومية (%)

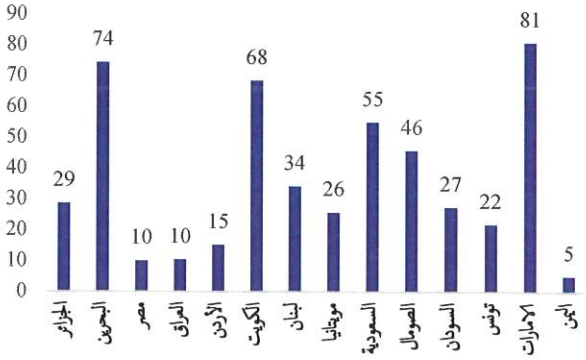


المصدر: البنك الدولي (2017) قاعدة بيانات الشمول المالي.

## الشمول المالي الرقمي: التجارب العربية

تتبنى الدول العربية وبخلاف الخطط الاستراتيجية القومية خططاً على المستوى القطاعي والمؤسسي تتضمن رؤى خاصة ببعض القطاعات الاقتصادية أو الجهات العاملة في الدولة. على مستوى البنوك المركزية تتمثل أولويات التحول الرقمي في مواكبة التطورات في مجال التقنيات المالية الحديثة، وتعزيز الأمن السيبراني بهدف التخطيط الاستراتيجي في تعزيز الشمول المالي، وتوفير الحماية اللازمة لمستخدمي التقنيات المصرفية، وبناء الثقة بينهم وبين مقدمي الخدمات المالية الرقمية والحفاظ على سلامة وكفاءة نظام المدفوعات الوطني، وتعزيز حماية المستهلك المالي وتعميق الثقافة المالية والمصرفية، ودعم الحوكمة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي [16].

تحرص غالبية الدول العربية على دعم الشمول المالي الرقمي في سياق الاستراتيجيات المتبناة للتحول الرقمي، على غرار **المغرب** (استراتيجية المغرب الرقمي 2020). شهد قطاع الاتصالات في المغرب عدد من الإصلاحات الخاصة بفتح باب المنافسة للقطاع الخاص، إضافة إلى بعض التعديلات التشريعية بما يواكب ضمان التغيرات الرقمية العالمية بالاستفادة من استراتيجية المغرب الرقمي 2020، أما على المستوى المؤسسي، فقد أنشأ المغرب وكالة التنمية الرقمية بغرض نجاح الاستراتيجية. في هذا الإطار، تهدف **استراتيجية المغرب الرقمي** [17] إلى جعل المغرب مركزاً إقليمياً لتقنية المعلومات والاتصال، بما يساعد على زيادة مستويات الشمول المالي الرقمي.

في **الصومال**[18]: بدأت الخدمات المالية القائمة على الهواتف المحمولة في شهر فبراير عام 2010 مع تطوير منصة للدفع عبر الهاتف المحمول، ساهمت في زيادة الشمول المالي وازدهار سوق الخدمات المالية القائمة على الهواتف المحمولة بشكل ملحوظ خلال العقد الماضي.

فحسب تقرير صادر عن البنك المركزي الصومالي في عام 2018، فقد بلغ عدد المعاملات عن طريق استخدام النقود عبر الهاتف المحمول حوالي 155 مليون وبلغ متوسطها نحو 2.7 مليار دولار أمريكي شهرياً. هذه التحويلات متوفرة بالأساس بالدولار الأمريكي ويستخدم 73 في المائة من السكان الذين تزيد أعمارهم عن 16 سنة الخدمات المالية عبر الهاتف النقال، بنسبة انتشار بلغت 83 في المائة من سكان المناطق الحضرية و72 في المائة في المناطق الريفية.

إضافة إلى ما سبق، تسعى الاستراتيجية الرقمية **لجزر القُمر** إلى ترسيخ الإطار القانوني والمؤسسي لاستخدام تقنية المعلومات والاتصالات في تعزيز الشمول المالي الرقمي.

كما يعتبر عدد من الدول العربية ذات تجارب رائدة في عملية التحول الرقمي وتوظيفه لصالح تعزيز الشمول المالي والتنمية المستدامة. ففي إطار مبادرة النقود الإلكترونية التي يتبناها البنك المركزي الأردني، حصلت **الأردن** على منحة لتمويل مشروع أتمتة عمليات الدفع للمستفيدين من المؤسسة العسكرية الاستهلاكية من عاملين ومتقاعدين البالغ عددهم (300 - 500) ألف مستفيد بواسطة المحافظ الإلكترونية، وتزويد كافة فروع المؤسسة الاستهلاكية العسكرية بأجهزة نقاط بيع حديثة تمكنهم من الدفع بواسطة المحافظ الإلكترونية عبر تقنية (QR) وتمكين المؤسسة من إيداع حوافز مادية وتقديم خصومات عبر تلك المحافظ. إضافة إلى توقيع اتفاقية أخرى لتطوير نظام إلكتروني لقبول دفعات منتفعي برنامج الغذاء العالمي، الأردنيين واللاجئين، لدى شبكة التجار الخاصة بالبرنامج، بالتعاون والشراكة مع شركة (MEPs) عن طريق المحافظ الإلكترونية [19].

في **السودان:** تبذل السلطات جهوداً مقدرةً لتعزيز الشمول المالي الرقمي من خلال توسيع خدمات الدفع الإلكتروني عبر نقاط البيع وبطاقات الصراف الآلي، حيث وضع البنك المركزي

16 الوليد طلحة (2020)، "كتاب التخطيط الاستراتيجي في الدول العربية"، صندوق النقد العربي، الامارات العربية المتحدة، أبوظبي.

18 الوليد طلحة، وسفيان قعلول (2020)،"الاقتصاد الرقمي في الدول العربية: الواقع والتحديات"، صندوق النقد العربي، أكتوبر.

19 البنك المركزي الأردني (2020)
https://www.cbj.gov.jo/DetailsPage/CBJAR/NewsDetails.aspx?ID=299.

ضوابط محددة للمصارف التجارية لاقتناء وطرح نقاط البيع التي من المتوقع أن ترتفع من 70 ألف نقطة تعمل حالياً إلى 100 ألف نقطة كما سيتم إطلاق عدد من تطبيقات الدفع عبر الهاتف المحمول بحلول العام 2022 [20].

شكل (5): نسبة البالغين المشمولين مالياً ويستخدمون أدوات الدفع الالكتروني في معاملاتهم اليومية (%)

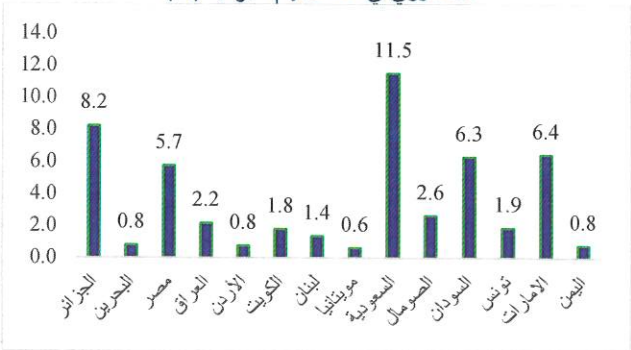


المصدر: البنك الدولي (2017) قاعدة بيانات الشمول المالي.

## رابعاً: دور نظم الدفع الالكتروني في زيادة مستويات الشمول المالي في الدول العربية [21].

هناك عدد من المؤشرات التي يمكن الرجوع إليها لقياس مستوى نجاح شركات التقنيات المالية في مجال الدفع الإلكتروني بالتجزئة في دعم مستويات الشمول المالي الرقمي من خلال زيادة نسب نفاذ الأفراد والمشروعات للخدمات المالية، علاوةً على دورها في تعزيز التحول الرقمي في مجال الخدمات المالية (زيادة نسبة المدفوعات الإلكترونية إلى إجمالي المدفوعات).

في **الأردن**: ساهمت شركات التقنيات المالية في مجال الدفع الإلكتروني بالتجزئة في دعم مستويات الشمول المالي من خلال منح الموافقات الخاصة لشركات الصرافة بالعمل كوكلاء لمقدمي خدمات الدفع بواسطة الهاتف النقال وكوكلاء لمقدمي عرض وتحصيل الفواتير إلكترونياً.

كما شهدت مستويات الشمول المالي تحسناً ملحوظاً في البحرين كجزء من مبادرات **مصرف البحرين المركزي** المستمرة نحو التحول الرقمي المالي والتطورات في الخدمات المالية الرقمية والعمل مع شركات التقنيات المالية في مجال الدفع الإلكتروني بالتجزئة، حيث بلغ عدد الحسابات المصرفية حوالي 1.9 مليون حساب في بلد يبلغ عدد سكانه 1.5 مليون نسمة.

كما تتمثل مؤشرات نجاح التقنيات المالية في مجال الدفع الإلكتروني بالتجزئة **في الجزائر**، في ارتفاع عدد البطاقات البنكية، وآليات الدفع عن طريق الإنترنت، إضافة إلى عدد الموزعات الآلية ومحطات الدفع الإلكتروني.

في **السعودية**: حرصت الدولة مؤخراً على تسهيل دخول المؤسسات المبتكرة كشركات التقنيات المالية في مجال الدفع الإلكتروني بالتجزئة للتوسع في قنوات التسليم ذات التكلفة المناسبة بما يمكن من زيادة وجودة وملائمة كلفة الخدمات المالية ويساهم في تعزيز مستويات الشمول الرقمي.

في **لبنان**: تظهر الدراسات مساهمة شركات الدفع الإلكتروني في خفض تكلفة المعاملات المالية مقارنة بالمدفوعات النقدية، كما ساعدت على خفض الكثير من الوقت. في هذا السياق، تظهر أرقام البنك الدولي أن نحو 47 في المائة من اللبنانيين لديهم حساب فردي أو مشترك في مؤسسة مالية، ومرد ذلك انتشار المصارف اللبنانية على كافة الأراضي اللبنانية بشبكة فروع بلغت 1063 فرعاً في لبنان ومواقع إلكترونية تؤمن خدمات مصرفية عبر شبكة الإنترنت.

في **المغرب**: يتوقع أن تساهم التقنيات المالية في دعم مستويات الشمول المالي نظراً لسهولة استخدامها وبساطتها. كذلك من المتوقع أن يسهم انتشار مثل هذه التقنيات في زيادة نسبة لجوء المستهلك إلى اعتماد التعاملات الإلكترونية في مجال الخدمات المالية.

من جهة أخرى، تعمل شركات التقنيات المالية في **موريتانيا** على زيادة كفاءة المعاملات المالية من خلال تحسين كفاءة المعاملات وتقريبها من المستخدمين، كما تعمل على دعم مستويات الشمول المالي بشكل كبير، إضافة إلى مساهمتها الفعالة في التحول الرقمي في مجال الخدمات المالية.

## تنامي الشمول المالي الرقمي في الدول العربية في ظل جائحة كوفيد 19

تزايد الاهتمام بالشمول المالي الرقمي في ظل جائحة كوفيد-19 لضمان نفاذ آمن ومستدام لكافة شرائح السكان إلى الخدمات المالية. تمثلت جهود الدول العربية في إطار الشمول المالي الرقمي خلال جائحة كورونا في الآتي[22]:

في **الأردن** على سبيل المثال تعمل السلطات على مواصلة تشغيل أنظمة الدفع والتسويات عن بعد، خلال فترة الحجر الصحي، ذلك لضمان تدفق الأموال بين حسابات الأفراد والشركات في القطاع المصرفي، وتمكين العملاء من إجراء الدفعات والحوالات المختلفة. في **البحرين** شملت الإجراءات زيادة حجم الصفقات عن طريق معاملات الاتصال اللاتلامسي على نقاط البيع إلى 50 دينار بحريني، ووضح حد أقصى بنسبة 0.8 في المائة على رسوم

20 بنك السودان المركزي (2020)

21 صندوق النقد العربي (2020)، "مرصد التقنيات المالية الحديثة"، أبوظبي.

22 صندوق النقد العربي (2020)،"رصد ومتابعة وتحليل التطورات والانعكاسات الاقتصادية للجائحة ورصد تدخلات الدول الأعضاء". متوفر في: https://www.amf.org.ae/ar/covid-19

التحصيل على معاملات بطاقات الخصم. كما تم وضع حد أقصى للرسوم على بطاقات السحب الآلي، والطلب من المصارف تأجيل السداد لمدة ستة أشهر دون فائدة أو غرامة والامتناع عن تجميد حسابات العملاء إذا فقد العميل عمله. وتشجع السلطات الجزائرية المزيد من الاندماج المالي عن طريق التركيز على الرقمنة والمنتجات المبتكرة .

في **السعودية**، أطلق البنك المركزي السعودي "ساما" برنامج دعم رسوم عمليات نقاط البيع والتجارة الإلكترونية لجميع المتاجر ومنشآت القطاع الخاص، ذلك في إطار دورها لتمكين القطاع المالي من دعم القطاع الخاص في المملكة، للتخفيف من الآثار المالية والاقتصادية المتوقعة عليه في ظل الظروف الحالية. في **السودان**، أصدر بنك السودان عدد من الضوابط مثل إجراء تسويات نقاط البيع بصورة يومية وفق ملف التسوية الوارد من شركة الخدمات المصرفية الإلكترونية، وتمديد صلاحية البطاقات المصرفية التي امتدت صلاحياتها إلى نهاية العام بدلاً عن 30 يونيو 2020.

في **العراق**، تشجيع البنوك على استخدام المدفوعات الإلكترونية لاحتواء انتقال الفيروس، وإصدار تعليمات للبائعين بإلغاء العمولات على هذه المدفوعات حتى نهاية العام 2020. وتعزيزاً لمبادئ الشمول الرقمي، وفي إطار جهود بورصة **قطر**[23] واهتمامها بتحقيق معايير النفاذ الرقمي على موقعها الإلكتروني، أعلنت البورصة عن حصولها على شهادة اعتماد من مركز "مدى" للتكنولوجيا المساعدة، ذلك لتميز الموقع الإلكتروني لبورصة قطر على شبكة الإنترنت بحصوله على اعتماد "مدى" للنفاذ الرقمي الذي يتم منحه للمؤسسات التي تعمل على تطبيق معايير النفاذ الرقمي العالمية على منصاتها الرقمية. بهذا أصبح بالإمكان لذوي الإعاقة والمتقدمين في السن سهولة تصفح الموقع الإلكتروني لبورصة قطر والاستفادة من خدماته، لاسيما صفحة الأسعار الفورية، وقد تم وضع شارة الاعتماد من مركز "مدى" على موقع البورصة بعد اجتياز التقييم الفني والتأكد من استيفاء الموقع للمعايير العالمية للنفاذ الرقمي إلى محتوى الموقع.

في **فلسطين**، التزمت المصارف بإعفاء الخدمات المصرفية الإلكترونية وخدمات الصراف الآلي من العمولات والرسوم للأشهر الست القادمة قابلة للتمديد. في **قطر**، تم إطلاق العديد من الحاضنات ومشاريع تسريع التكنولوجيا المالية. أصبحت هذه البرامج جزءًا مهمًا من النظام البيئي التقني المالي في **قطر**. تساعد البرامج أيضًا الشركات الناشئة والشركات في المرحلة المبكرة من خلال تزويدهم أو مساعدتهم على تأمين الموارد التي يحتاجونها لتوسيع عملياتهم التجارية. كما تعمل شركات التقنيات المالية التي تتخذ من قطر مقراً لها بشكل تعاوني مع الجامعات المحلية والمؤسسات المالية والهيئات التنظيمية.

في **المغرب**، يمهد برنامج تمويل سياسات التنمية من أجل الشمول المالي والرقمي الطريق أيضا لبرنامج "إنطلاقة" لريادة الأعمال من خلال مساعدة الإصلاحات المؤدية إلى تطور الشركات الناشئة وخلق فئات جديدة من الأصول لتمويل المراحل المبكرة للمشاريع المبتكرة. كما يدعم البرنامج مشاركة الأنشطة الصغيرة في المشتريات الحكومية كعامل مساعد في الشمول المالي والتعافي [24]. في **الكويت**، اتخذ بنك الكويت المركزي عدد من الإجراءات لتشجيع استخدام وسائل الدفع الإلكترونية وتعقيم الفروع المصرفية واتباع مزيد من الإجراءات الصحية الوقائية وبث رسائل التوعية عبر منصات البنوك . في **ليبيا**، يتم التشجيع على استخدام طرق الدفع الإلكترونية.

في **مصر**، تبنى البنك المركزي المصري في شهر مايو من عام 2020، مبادرة ضخمة للسداد الإلكتروني، في إطار الإجراءات الاحترازية لمواجهة فيروس كورونا المُستجد وتعظيم مساهمة القطاع المصرفي في تنفيذ خطط الدولة للتعامل مع التداعيات المحتملة للفيروس. تأتي المبادرة في إطار أهمية إتاحة الخدمات المالية للمواطنين بصورة عادلة وآمنة وسهلة وبتكلفة مناسبة.

## جهود صندوق النقد العربي لتعزيز الشمول المالي الرقمي

انطلاقاً من دوره كأمانة فنية لمجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، يتبنى صندوق النقد العربي العديد من المبادرات لدعم الشمول المالي في المنطقة العربية.

في هذا السياق، تم تأسيس "فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي" في عام 2013 بهدف تعزيز الشمول المالي في الدول العربية من خلال المساهمة في تطوير السياسات والإجراءات لزيادة النفاذ للخدمات المالية، وتعزيز التعاون بين مختلف المؤسسات والجهات الوطنية المعنية، وزيادة مستويات التثقيف المالي، وحماية مستهلكي الخدمات المالية.

كما أطلق صندوق النقد العربي في عام 2017 "المبادرة الإقليمية لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية" بالتعاون مع المؤسسات المالية الدولية، بهدف توسيع فرص الوصول إلى الخدمات المالية خاصة منها المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة والشباب والمرأة ورواد الأعمال.

في عام 2016، استحدث صندوق النقد العربي "تسهيل البيئة المواتية لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة" لدعم الإصلاحات الحكومية الرامية إلى تهيئة البيئة المواتية لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول الأعضاء من خلال عدد من الآليات من بينها ضمان نفاذ هذه الفئة إلى التمويل الملائم لأنشطتها.

23 صندوق النقد العربي (2020)، "النشرة الأسبوعية أداء الأسواق المالية العربية" ، العدد رقم 16.

24 ابتسام علوي، ونيت رولينجز، "الاستفادة من التحولات الرقمية من أجل الشمول الاقتصادي والاجتماعي"، البنك الدولي، واشنطن، 2020.

مواكبة للتطورات في مجال التقنيات المالية ودورها في زيادة مستويات الشمول المالي وكفاءة الخدمات المالية، أنشأ الصندوق في عام 2018 مجموعة عمل التقنيات المالية الحديثة لمتابعة تطبيقات التقنيات المالية وتطورها، إدراكاً لتزايد أهمية استخدامات التقنيات المالية الحديثة في القطاع المالي والمصرفي، ودورها الكبير في زيادة مستويات الشمول المالي الرقمي في الدول العربية.

استكمالاً لجهود صندوق النقد العربي لإرساء مقومات التكامل الاقتصادي العربي، باشر الصندوق في عام 2018 مرحلة تنفيذ نظام المقاصة العربية، التي أسفرت عن إطلاق منصة "بُنَّى" لتسوية المدفوعات العربية في عام 2020 بهدف تسهيل عملية تسوية المدفوعات العربية البينية، بما يساعد على خفض الوقت والكلفة الناجمة عن تسوية المعاملات المالية العربية ويساعد على زيادة مستويات الشمول المالي وتعزيز الاستثمارات والتجارة العربية البينية.

يحرص الصندوق على دعم عملية التحولات الرقمية في الدول العربية في إطار تحقيق هدف الشمول المالي، حيث قام في هذا الصدد بإصدار وثيقة التحول المالي الرقمي، التي تناول متطلبات وخطوات التحول المالي الرقمي في الدول العربية كأداة لمساعدة السلطات الإشرافية على تبني البرامج والسياسات المناسبة، حيث تقدم رؤية متكاملة للانتقال إلى الخدمات المالية الرقمية والمتطلبات من السياسات والتقنيات لبناء البيئة المشجعة لتطور الخدمات المالية الرقمية في الدول العربية. كما تمثل الوثيقة إطاراً للتعاون مع المؤسسات المالية الدولية ووكالات التنمية للمساعدة على دعم الانتقال إلى التحول المالي الرقمي في الدول العربية[25].

## الانعكاسات على صعيد السياسات

مما سبق يتضح الدور الكبير المأمول للشمول المالي الرقمي في دعم نفاذ الجميع إلى الفرص وتمكين الحكومات من التحرك باتجاه النمو الشامل وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. في هذا الإطار تبذل الدول العربية مجهودات متواصلة للاستفادة من الفرص التي يوفرها التحول الرقمي في مجال تقديم الخدمات المالية. في هذا الإطار هناك بعض الانعكاسات على صعيد السياسات التي يتعين التركيز عليها لضمان مستويات أكبر من الشمول المالي الرقمي المسؤول والمستدام ذلك على النحو التالي:

### دعم البنية التحتية الرقمية والمالية:

يتطلب ذلك المزيد من الجهود لتطوير كل من البنية التحتية الرقمية والمالية في الدول العربية ذلك من خلال الاستمرار في تحديث وتطوير شبكات الاتصالات وترقية أنظمة الدفع الوطنية، بالتحول نحو أنظمة التسويات الفورية للتعاملات بما يساعد على إنجاز المعاملات المالية بشكل أسرع وأقل كلفة. كما يتعين في هذا الإطار على السلطات التنظيمية التركيز على ضمان قابلية التشغيل البيني للأنظمة المالية الرقمية بهدف ضمان مستويات أوسع للشمول المالي الرقمي وقدرة أكبر على تعزيز مستويات التنافسية ما بين مزودي الخدمات المالية.

### دمج الشمول المالي الرقمي في الاستراتيجيات والرؤى الوطنية

تشترك الدول العربية في حرص صناع السياسات على دعم مستويات الشمول المالي الرقمي، ذلك بهدف شمولية السكان المستبعدين وغير المشمولية بشكل كامل، وهو ما يستوجب العمل على دمج مبادرات الشمول المالي الرقمي في سياق الرؤى الاستراتيجية والخطط المستقبلية للدول العربية. هذه المبادرات لابد وأن تقوم على تحليل دقيق لجانب الطلب على الخدمات المالية من كافة شرائح المجتمع ومن ثم حصر الفئات المستبعدة وغير المغطاة بشكل كامل وتحديد طبيعة التحديات التي تواجه هذه الفئات، ومن ثم تركيز الخطط الوطنية على تشجيع مزودي الخدمات المالية على توفير خدمات ملائمة لطبيعة هذه الفئات والتغلب على التحديات القائمة في هذا الصدد.

### تبني إطار تنظيمي ورقابي داعم للشمول المالي الرقمي

يتطلب هذا الأمر التركيز في المرحلة المقبلة على تبني الأطر التنظيمية والرقابية المحفزة للشمول المالي الرقمي، ذلك بهدف ضمان التنظيم الكفؤ لعمل مزودي الخدمات المالية الرقمية، وحماية مستخدمي الخدمات المالية الرقمية وضمان التزام هذه المؤسسات المالية وخدماتها مع المعايير الدولية.

### الموازنة بين الابتكار والمخاطر لتحقيق الشمول المالي الرقمي

لما كانت الخدمات المالية الرقمية تقوم بشكل كبير على الابتكار المالي، فمن الأهمية بمكان أن تركز جهود السلطات الإشرافية على الموازنة ما بين جهود تحفيز الابتكار المالي والتحوط لما قد ينتج عن هذه الخدمات المالية الرقمية من مخاطر، وهو ما يتطلب ضرورة امتثال هذه الخدمات للمتطلبات الدولية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وحماية سرية بيانات العملاء وضمان أمن الفضاء السيبراني مع التركيز على وضع ممارسات مالية رقمية مسؤولة لحماية المستهلكين.

[25] AMF (2020), "Approach for Digital financial Transformation in Arab Region", September.

### تبني بيئة مشجعة لمزودي الخدمات المالية الرقمية

يستلزم تحقيق تحول نوعي على صعيد الشمول المالي ضمان بيئة مواتية ومشجعة لمزودي الخدمات المالية الرقمية وهو ما يمكن العمل عليه من خلال عدد من الآليات من بينها الدور الملموس للبيئات الرقابية الاختبارية التي تتبناها العديد من السطات الإشرافية في الدول العربية لتشجيع وتقديم الدعم لشركات التقنيات المالية الحديثة. علاوة على تبني حوافز لتقديم الدعم على المستوى الوطني لمزودي الخدمات المالية الرقمية من خلال تسهيل نفاذهم للتمويل وتبني أنظمة الهوية الرقمية وأعرف عميلك الإلكترونية، بما يساعد بشكل كبير على تمكين هذه الشركات من تقديم خدماتها لطيف واسع من المستهلكين.

### التركيز على زيادة مستويات الثقافة المالية

يعتبر انخفاض مستويات التثقيف المالي من أهم التحديات التي تواجه العديد من الدول العربية على صعيد تحقيق الشمول المالي المسؤول والمستدام. في هذا الإطار، يتطلب استخدام الخدمات المالية الرقمية جهوداً من السلطات الإشرافية لتعزيز الوعي والثقافة المالية ما بين كافة شرائح المجتمع لاسيما الأطفال والشباب والنساء وكبار السن وسكان المناطق النائية وأصحاب الهمم. يتطلب ذلك صياغة برامج داعمة للتثقيف المالي بالتنسيق مع كافة الجهات المعنية تستهدف الجهات السابق الإشارة إليها، من خلال عدد من قنوات الاتصال المرئي والمسموع.

### متابعة التقدم على صعيد الشمول المالي الرقمي

يتطلب تحقيق المزيد من التقدم على صعيد الشمول المالي الرقمي توفر إحصاءات دقيقة عما تم تحقيقه للوفاء باحتياجات السكان من الخدمات المالية الرقمية ومن الفجوات التي لا تزال قائمةً على صعيد الطلب على الخدمات المالية وتطورها عبر الزمن بما يساهم في رصد التحديات وتحديد التقدم المُحرز في هذا الإطار. يتطلب هذا الأمر المزيد من اهتمام الجهات المعنية وعلى رأسها البنوك المركزية ومكاتب الإحصاء الوطنية بإحصاءات الشمول المالي بشكل عام والرقمي بشكل خاص بهدف دعم صناع السياسات في هذا المجال بإحصاءات دقيقة سواء على المستوى القومي أو بحسب النوع أو الفئات العمرية تغطي كافة المناطق الجغرافية.

## قائمة المراجع باللغة العربية


- صندوق النقد العربي (2020)، "النشرة الأسبوعية أداء الأسواق المالية العربية" ، العدد رقم 16.
- صندوق النقد العربي (2020)، دور الهوية الرقمية في تعزيز الشمول المالي"، الوليد طلحة، 2019.
- صندوق النقد العربي (2020)، "كتاب التخطيط الاستراتيجي في الدول العربية"، الوليد طلحة ، الامارات العربية المتحدة، أبوظبي.
- صندوق النقد العربي (2020)،"الاقتصاد الرقمي في الدول العربية: الواقع والتحديات"، الوليد طلحة، وسفيان قعلول، أكتوبر.
- صندوق النقد العربي (2020)، " الشمول المالي في عصر العولمة المرتكزة على التقنيات: المدفوعات الصغيرة العابرة للحدود وآفاقها في الدول العربية"، حبيب عطية، ابريل.
- البنك المركزي الأردني (2020).
- بنك السودان المركزي (2020).
- صندوق النقد الدولي (2020)،" الشمول المالي الرقمي في حقبة كوفيد-19" أولريك إيركسون فون أولمن، وبورفا كيرا، وسوميكو أوغاوا، وراتنا ساهاي. يوليو
- البنك الدولي (2020)، "كيف يُمكن أن تساعد الخدمات المالية الرقمية عالَما يواجه جائحة فيروس كورونا؟" مارغريت ميلر ليورا كلابر غادة طعيمة ماثيو جامسر، أغسطس. https://blogs.worldbank.org/ar/voices/kyf-yumkin-tsad-alkhdmat-almalyt-alrqmyt-alama-ywajh-jayht-fyrws-kwrwna

البنك الدولي، واشنطن (2020) ، "الاستفادة من التحولات الرقمية من أجل الشمول الاقتصادي والاجتماعي"، ابتسام علوي، ونيت رولينجز.


## قائمة المراجع باللغة الإنجليزية


- CGAP (2015), "Digital Financial Inclusion", Timothy Lyman, March. Available at: https://www.cgap.org/research/publication/digital-financial-inclusion
- GPFI (2016) ، G20 High-Level Principles for Digital Financial Inclusion.
- ITU (2019), "Digital financial inclusion", February. Available at: https://www.itu.int/en/mediacentre/backgrounders/Pages/digital-financial-inclusion.aspx
- ITU (2019), "Digital Financial inclusión", February. Available at: https://www.itu.int/en/mediacentre/backgrounders/Pages/digital-financial-inclusion.aspx
- OECD (2020), Advancing the Digital Financial Inclusion of Youth. Available at: www.oecd.org/daf/fin/financial-education/advancing-the-digital-financial-inclusion-of-youth.htm
- Saibal Ghosh (2016), "How important is mobile telephone for economic growth? Evidence from MENA countries", May.


**للاطلاع على الإصدارات الأخرى من هذه السلسلة يمكن زيارة الموقع الإلكتروني لصندوق النقد العربي من خلال الرابط التالي:**

www.amf.org.ae

**صدر من هذه السلسلة:**

- العدد الأول: النهوض بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية من خلال زيادة فرص نفاذها إلى التمويل (مارس 2019).
- العدد الثاني: رقمنة المالية العامة (أبريل 2019).
- العدد الثالث: العدالة الضريبية (مايو 2019).
- العدد الرابع: أمن الفضاء السيبراني (يونيو 2019).
- العدد الخامس: المدن الذكية في الدول العربية: دروس مستوحاة من التجارب العالمية (يوليو 2019).
- العدد السادس: استقلالية البنوك المركزية (سبتمبر 2019).
- العدد السابع: الاندماج في سلاسل القيمة العالمية (أكتوبر 2019).
- العدد الثامن: الاستثمار المؤثر (نوفمبر 2019).
- العدد التاسع: العبء الضريبي (ديسمبر 2019).
- العدد العاشر: الشراكة بين القطاع الخاص والعام في الدول العربية (يناير 2020).
- العدد الحادي عشر: واقع وآفاق إصدار العملات الرقمية في الدول العربية (فبراير 2020).
- العدد الثاني عشر: حزم التحفيز المتبناة في مواجهة تداعيات فيروس كورونا المُستجد (أبريل 2020).
- العدد الثالث عشر: تداعيات أزمة فيروس كورونا المُستجد على قطاع الطيران وسياسات دعم التعافي في الدول العربية (مايو 2020).
- العدد الرابع عشر: مخاطر الدين العام في ظل أزمة فيروس كورونا المُستجد (يونيو 2020)
- العدد الخامس عشر: تداعيات أزمة فيروس كورونا المستجد على قطاع السياحة في الدول العربية وسياسات دعم التعافي (يوليو 2020).
- العدد السادس عشر: حيز السياسات المُتاح لدعم التعافي الاقتصادي من جائحة فيروس كورونا المُستجد في الدول العربية (أكتوبر 2020).
- العدد السابع عشر: الشمول المالي الرقمي (نوفمبر 2020)